في ختام هذا العمل البيداغوجي المخصص لدراسة الملكية الفكرية بمختلف فروعها، يتضح أن هذا المجال لم يعد مجرد إطار قانوني تقليدي يعنى بحماية الإبداعات الذهنية، بل أصبح ركيزة أساسية في بناء الاقتصاد المعرفي وتعزيز التنمية المستدامة في ظل التحولات التكنولوجية المتسارعة.

لقد سعينا من خلال هذه المحاضرات إلى تقديم معالجة منهجية متكاملة لموضوع الملكية الفكرية، من خلال التمييز بين شقيها الرئيسيين :**حقوق المؤلف والحقوق المجاورة** من جهة، و**حقوق الملكية الصناعية** من جهة أخرى، مع إبراز الخصائص القانونية لكل منهما، وآليات الحماية التي يقرها المشرع، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي. كما تم التركيز على الأبعاد التطبيقية لهذه الحقوق، بما يمكن الطالب من استيعاب المفاهيم النظرية.

وقد بينت الدراسة أن حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة تقوم على مبدأ أساسي يتمثل في صون العلاقة الشخصية والمالية التي تربط المبدع بإنتاجه الفكري، بما يضمن له الاعتراف بجهوده والاستفادة من عوائدها في المقابل، كشفت دراسة الملكية الصناعية عن دورها المحوري في تشجيع الابتكار التقني وتنظيم المنافسة الاقتصادية، من خلال منح حقوق استئثارية مؤقتة تمكن المخترعين والفاعلين الاقتصاديين من استثمار إبداعاتهم في إطار قانوني منظم.

كما أبرز هذا العمل أهمية التوازن الذي يسعى إليه المشرع بين مصلحتين متعارضتين ظاهريا: مصلحة صاحب الحق في الاحتكار والاستئثار، ومصلحة المجتمع في تداول المعرفة والاستفادة من التقدم العلمي. ويعد هذا التوازن جوهر نظام الملكية الفكرية، إذ بدونه تفقد الحماية القانونية مبررها أو تتحول إلى عائق أمام التطور.

وعلى الصعيد الدولي، تبين أن حماية الملكية الفكرية لم تعد حكرا على التشريعات الوطنية، بل أصبحت تخضع لمنظومة اتفاقيات دولية تسعى إلى توحيد المعايير القانونية وتعزيز التعاون بين الدول، وهو ما يفرض على الدارسين والباحثين الإلمام بالأبعاد المقارنة والدولية لهذا المجال.

ومن الناحية البيداغوجية، بلا شك تمكن طلبة الماستر من أدوات التحليل القانوني في مجال الملكية الفكرية، من خلال تبسيط المفاهيم، وربطها بالنصوص القانونية، وتعزيز القدرة على النقد والمقارنة. كما يُنتظر من الطالب، بعد استيعاب مضامين هذا العمل، أن يكون قادرًا على معالجة الإشكالات القانونية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية، سواء في إطار البحث الأكاديمي أو في الحياة المهنية.

وفي الأخير، يمكن القول إن التطور المتسارع للتكنولوجيا، خاصة في مجالات الرقمنة والذكاء الاصطناعي، يطرح تحديات جديدة أمام أنظمة الملكية الفكرية، مما يستدعي إعادة النظر المستمرة في قواعدها، وتكييفها بما يتلاءم مع الواقع الجديد، دون الإخلال بجوهرها القائم على حماية الإبداع وتشجيع الابتكار ومن ثم، يظل هذا المجال مفتوحا للبحث والتطوير، ومرآة تعكس مدى قدرة القانون على مواكبة التحولات المجتمعية والاقتصادية.